■ تقارير علمية ■

تقسيم مصر إلى اقاليم تخطيطية

عرض: سيد محمد عبد المقصود*

مقدمة

قامت مصر بتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية والسنوية على مدار الخمسين عاما الماضية ، نجح بعضها وفشل الكثير منها فى تحقيق الاهداف التى وضعت من اجلها . هذا ومن أهم الأهداف التى لم تتمكن تلك الخطط من تحقيقها هدف تقليل التفاوتات فى مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الوحدات المكانية (الادارية والجغرافية) التى يتكون منها الحيز المصرى. لقد استمرت جهود التنمية خلال حقب التنمية السابقة فى نفس الحيز المستخدم تقريبا وهو صغير جدا ، وبقيت معظم مساحة الحيز المصرى خالية من السكان والعمران بأنواعه المختلفة . أصبح الحيز المأهول على صغره يعانى الفوارق بين الحضر والريف والصحراء الخالية بالكامل، بل وأصبحت الفوارق واضحة بين وحدات الحضر ووحدات الريف بعضها البعض ، مما أدى لاستمرار ظاهرة الهجرة الداخلية كدليل واضح على ظاهرة الفوارق الاقليمية . لقد انتشرت البطالة فى كل من الريف والحضر وذلك كله يدل على التفاوتات فى القدرات الاقتصادية للاقاليم المصرية. كما زادت مشكلات الازدحام والتكدس فى الحضر مما أثر على مستوى الحياة فى المدن وانتشرت العشوائيات وما ترتب عليها من مشاكل وأدى سوء الاحوال الاقتصادية فى الريف الى زيادة قـــوة

*قام بإعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د. سيد محمد عبد المقصود (باحث رئيسى)، وأ.د. سيد كيلانى ، أ.د. عبد القادر حمزة ، أ.د. علا الحكيم ، أ.د. محمد خفاجى،د. فريد عبد العال ، د. محمود عثمان، أ. رمضان عبد المعطى،ومن خارج المعهد أ.د. محمد السكرى ، د. عماد سامي يوسف ، محمد رشاد الدسوقى ، وقد صدرت الدراسة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٦٢

الطرد تجاه المدن رغم ما تعانيه تلك المدن من مشكلات. هذه المشاكل وغيرها كان يمكن التغلب على معظمها بتطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي في إطار التخطيط القومي الشامل. وأهم (آليات) التخطيط الإقليمي "التقسيم إلى أقاليم تخطيطية" أن التنسيق بين الأقاليم لتركيز جهود التنمية أو نشر جهود تلك التنمية مرحلياً يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف، وأهمها ترشيد توزيع جهود التنمية وخاصة الاستثمار في الطاقات الإنتاجية الجديدة، واستخدام الموارد المتاحة على مستوى الحيز بما في ذلك المناطق الخالية (الصحراء)، وتقليل حدة الفوارق بين الأقاليم والوحدات الإدارية المكونة لها.

٢. أهم الجوانب النظرية لموضوع التقسيم إلى أقاليم

١/٢ تعريف التقسيم وأهميته

التقسيم إلى أقاليم هو تجزئه أو تقسيم الحيز المكاني المتاح للدولة (المساحة) إلى أجزاء مكانية أصغر تسمى أقاليم أوSub-Spaces. والتقسيم عملية فنية شاقة ومعقدة.

وهذه العملية تعتبر الخطوة الأولى للقيام بوظائف أخرى عديدة من جانب الحكومات المركزية، حيث يتم تقسيم الحيز إلى وحدات مكانية أصغر بهدف القيام بمهام أداء وظائف حفظ النظام والأمن وتحصيل الضرائب، ووظائف الحكومات المحلية الحديثة وخاصة وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. ان عملية التقسيم ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها آلية فعالة لتسهيل تحقيق مجموعة كبيرة من الوظائف والأهداف الإنمائية وخاصة تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة. كما تخدم عملية التقسيم أهدافاً عديدة وخاصة ذات الطبيعة السياسية والعسكرية (الاستراتيجية) ذات البعد الوطني.

الإطار السابق يوضح أهمية التقسيم إلى أقاليم، وبذلك يثور التساؤل "كيف يمكن الوصول إلى تقسيم جيد للحيز المصري" ؟ أو "كيف يمكن أن نحصل على أفضل تقسيم يفي أو يحقق الأهداف المحددة" ؟ وأهم هذه الأهداف "تحقيق أداء وظيفي إقليمي وتنمية ذاتية/ تلقائية مستدامة". إن عملية تقسيم الحيز المتاح لدولة ما هو الخطوة الأساسية الأولى لتطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي وتنفيذ سياسة التنمية الإقليمية الرشيدة. أن عملية التقسيم تسهل قيام التخطيط الإقليمي بالإجابة على الأسئلة التالية:

١- أين تتوطن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ؟

٢- أين يمكن أن تكون الاستثمارات الجديدة أعلى إنتاجيه ؟

٣- كيف يمكن التوفيق بين أهداف السلطات المركزية والسلطات الإقليمية والمحلية دون حدوث آثار ضارة على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد؟

٢/٢ أهمية البعد المكاني في عملية التخطيط للتنمية

لقد أثبتت كثير من الدراسات العلمية في مصر والدول النامية أن فشل بعض الخطط التنموية أو قصورها في تحقيق بعض أو كل أهدافها يرجع في بعض الحالات إلى إغفال أو إهمال البعد المكاني عند التخطيط للتنمية. أن عملية التنمية ذات أبعاد محددة، والبعد المكاني لا يقل أهمية عن البعد الزمني والبعد الإنتاجي، وهذه الأبعاد يجب أن تؤخذ كاملة لتحقيق التنمية السليمة Sound development.

والمكان عبارة عن جزء من سطح الأرض له خصائص مميزة مثل المساحة، ومن الأهمية تحديد مداه وكثافته، والخصائص الطبيعية مثل الجبال، والسهول، الأنهار،....الموارد الطبيعية المتاحة.... السكان الذين يعيشون فوق هذه المساحة. والأماكن Spaces ذات أحجام مختلفة، فهناك المكان الوطني أو القومي National

space وهو الدول مثلا مصر أو فرنسا. وهناك المكان الكبير Major space أو الإقليم الذي يمثل جزء من المكان الوطني أو Macro Region مثل إقليم القاهرة الكبرى في مصر أو إقليم الأمازون بالبرازيل وهناك h الإقليم الأقل حجماً/ المكان الصغير Minor space مثل مدينة داخل إقليم.

والمكان الذي نحن بصدده هو الإقليم داخل الدولة Macro Region ويختلف تعريف الإقليم حسب وجهة نظر القائم بالتحليل مثل الجغرافيون الذين يهتمون بالإقليم الطبيعي/ الجغرافي Geographical Region، أما المختصون بالإدارة المحلية فيهتمون بالإقليم الإداري Administrative Region. وتهتم هذه الدراسة بالإقليم التخطيطي Planning Region حيث يهدف المختص إلى تقسيم الحيز الوطني إلى أقاليم للتخطيط بهدف إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية. وهناك عوامل كثيرة يجب مراعاتها عند التقسيم إلى أقاليم مثل عدد الأقاليم – مساحة كل إقليم – المشاكل التي تواجه الأقاليم.

هذا وتنقسم الأقاليم إلى أنواع من نواحي مختلفة، فمن الناحية الاقتصادية هناك أقاليم زراعية وأخرى صناعية وأقاليم خدمات، وأقاليم سياحية، أما من ناحية مرحلة النمو التي يمر بها الإقليم، فهناك أقاليم متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة أو أقاليم راكدة أو كاسدة وهناك أقاليم متحولة إلى أعلى أي في طريقها للتقدم. وهناك كذلك أقاليم حضرية وأقاليم ريفية وأقاليم صحراء وأقاليم حدود، والأقاليم ذات المشاكل أو أقاليم ذات طبيعة خاصة.

وتهدف عملية التقسيم إلى تحقيق العديد من الأهداف، مثل الأمن والعدالة بين مواطني الإقليم، وتأكيد قوة الحكومة المركزية كهيئة عليا لجميع الأقاليم وتسهيل قيامها بوظائفها الإدارية المختلفة، وتحقيق شكل أفضل للتنظيم المكاني للدولة، وتحقيق التكامل الإقليمي

الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد وظيفة أساسية لكل إقليم، وأخيراً هدف تقسيم سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة السياسة الإقليمية .Regional Policy

ويتم تقسيم الحيز المكاني للدولة إلى أقاليم عن طريق تطبيق مجموعة من المعايير[3] Criteria أو الأسس العلمية، مثل عدد السكان، المساحة، الهيكل الاقتصادي، الهيكل الاجتماعي، الظروف الطبيعية، ....الموارد..... الطرق.....

٣. أسس تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

١/٣ الجوانب الطبيعية المحددة لتقسيم مصر إلى أقاليم

- المساحة والموقع ومحددات العمران

تبلغ مساحة مصر (الحيز المكاني المتاح) نحو مليون كم٢. وتطل مصر على ساحل البحر الأحمر شرقاً والبحر المتوسط شمالاً ويبلغ طول هذه السواحل حوالي ٣٠٠٠كم.

ويتميز موقع مصر بعدة مزايا جعلته يحتل مركزاً متوسطاً بين قارات العالم القديم أسيا وأوربا وأفريقيا. وبذلك أصبح موقعاً استراتيجيا نظراً لأهمية طرق الملاحة العالمية. وتعتبر مصر بوابة أفريقيا الشمالية. وأرض مصر جزء من الكتلة العربية النوبية التي تعد جزء من الدرع الأفريقي. ومظاهر السطح الحالية توضح أن أكثر أجزاء أرض مصر ارتفاعا أطرافها في الجنوب والشرق. وتتكون أرض مصر من ٣ أقسام جغرافية/ أقاليم هي وادي النيل وتبلغ مساحته ٤ % والصحراء الشرقية وتبلغ مساحتها ٢٨% والصحراء الغربية وتبلغ مساحتها ٦٨% من إجمالي المساحة.

---

[3] معايير التقسيم كثيرة ومتعددة وتبلغ نظرياً أكثر من مائة معيار، وعند تقسيم الدولة يتم اختيار المعايير الأكثر تأثيراً والتي تحقق هدف التقسيم ، أنظر الدراسة

ما سبق يوضح أن السكان والعمران يتركز في ٤% من مساحة مصر وهناك ٩٦% من أرض مصر صحراء خالية، وهي تملك موارد طبيعية المعروف منها القليل، والمحتمل منها كثير جداً. هناك الخامات التعدينية التي تم اكتشافها على مر العصور المختلفة، منها ما يجري استغلاله اقتصادياً حتى الوقت الحالي، ومنها ما يوجد بكميات كبيرة ولم يحن الوقت لاستغلاله لسبب أو لأخر. وهناك كذلك خامات توجد مؤشرات جيدة على توافرها ولكن تحتاج إلى إجراء المزيد من عمليات البحث للتحقق من وجود اقتصاديات لها. هذا وتشير دراسات الهيئات المتخصصة أن هناك ٢٦٨ موقع للخامات الفلزية، ٣٧٦ موقع للخامات اللافلزية. وتنتشر الفلزات في الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء، وتنتشر الخامات اللافلزية في مناطق عديدة وبصفة عامة هناك ٣ مناطق متميزة للتعدين في مصر تمتد من الشمال إلى الجنوب كالآتي:

- منطقة تمتد من سيناء والصحراء الشرقية، وتحصر وسطها خليج السويس وتحتوي على خامات الفحم والبترول والحديد والنحاس والرصاص والزنك والفوسفات.
- منطقة تمتد على طول نهر النيل من الحدود الجنوبية حتى البحر المتوسط وتضم كثيراً من المعادن أهمها الحديد والفوسفات والمحاجر والغاز الطبيعي والرمال السوداء.
- منطقة الصحراء الغربية وهي غنية بالفوسفات والحديد والبترول والغاز الطبيعي ومحاجر مختلف مواد البناء.

٢/٣ مناخ مصر

تقع مصر في المنطقة تحت المدارية Sub-Tropical وتتميز بالحرارة والجفاف وقلة الأمطار وتعتبر جزء من حزام الصحراء الأفريقي الشمالي. ويؤثر البحر المتوسط على مناخ مصر وخاصة الجزء الشمالي، ويتركز تأثير مياه البحر الأحمر على شواطئه فقط، نظراً لأنه محاط بسلسلة جبال البحر الأحمر. والرياح المؤثرة في مصر رياح شمالية غربية موازية للسواحل. وتتأثر مصر في فصلي الربيع والخريف بالمنخفض

السوداني الموسمي، وتتغير اتجاه الرياح لتصبح شمالية شرقية وهي في الأصل جنوبية شرقية ماره على مياه البحر الأحمر فتتحمل بكميات معتدلة من بخار الماء مما يؤدي لسقوط الأمطار فوق مناطق شمال البحر الأحمر وسيناء والدلتا. وتقسم مصر إلى ٨ أقاليم مناخية.

٣/٣ الموارد الزراعية

توضح دراسة التاريخ الاقتصادي المصري أن الزراعة كانت وما تزال أهم قطاع في بنيان الاقتصاد المصري. توفر الزراعة المصرية الغذاء والكساء للسكان وتلبية الكثير من احتياجات الصناعة المصرية. كما تمثل كذلك مصدراً أساسيا للصادرات من كثير من فوائض الإنتاج الزراعي. وتعد الزراعة المصدر الرئيسي لدخل أكثر من ثلثي القوة العاملة المصرية. وتعتبر الأرض الزراعية أهم عوامل الإنتاج الزراعي مساحة وخصوبة. وتظهر الأقمار الصناعية مساحة مصر صفراء اللون إلا من شريط طويل نسبياً وضيق جداً من اللون الأخضر يحيط بشريان النيل ويتوج هذا الشريط بدلتا النيل. ويمثل الجزء المأهول مساحة صغيرة لا تتجاوز ٤ % من إجمالي مساحة مصر. وقد أسفرت جهود استصلاح الأراضي عن إضافة ١-٢% من الصحراء إلى المساحة المأهولة خلال حقب التنمية السابقة اعتبارا من عام ١٩٦٠.

تمثل الرقعة الزراعية ٢,٥% من إجمالي مساحة مصر وتتعرض هذه المساحة للتناقص المستمر نتيجة تزايد السكان والزحف العمراني، حيث تستقطع مساحات كبيرة للتوسع السكني والمشروعات الصناعية والتجارية ومباني الخدمات العامة. وتصل المساحات المستقطعة من الرقعة الزراعية حوالي ٦٤ ألف فدان سنوياً مما يهدر الموارد الأرضية الزراعية الحالية خاصة تلك التي داخل الوادي والتي تفوق إنتاجيتها تلك

الأراضي التي يمكن استصلاحها خارج الوادي، مما أدى إلى تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية من نحو ٠,٧ فدان عام ١٨٨٢ إلى ٠,١٢ فدان عام ١٩٨٧.

وتشير دراسات تصنيف الأراضي الزراعية حسب درجة الخصوبة (الإنتاجية) أن جملة الأراضي المزروعة في مصر حوالي ٦ مليون فدان وتبلغ الأرض ذات الدرجة الأولى في الخصوبة ٦,١% وأراضي الدرجة الثانية ٤٤,٨% والدرجة الثالثة ٣٨,٩% والرابعة ١٠,٢% وهناك ١,٠٦ مليون فدان أراضي بور صالحة للزراعة، كما يوجد ٨١ ألف فدان أراضي من الدرجة السادسة غير صالحة للزراعة يمكن معالجتها أو إضافتها لاستعمالات عمرانية أخرى غير الزراعة. وتبلغ مساحة الاستعمالات للمنافع العامة ٦٩٤ الف فدان، وبذلك يبلغ إجمالي الزمام الذي تم دراسته وتصنيف عام ١٩٩٠ حوالي ٨,٣ مليون فدان.

٤/٣ الهيكل الاقتصادي المكاني

ينقسم الاقتصاد المصري مكانياً إلى قسمين، الاقتصاد الحضري (المدن)، والاقتصاد الريفي (قطاع القرى). ويتنوع الاقتصاد الحضري نسبياً عن الاقتصاد الريفي الذي يتخصص في الإنتاج الزراعي والأنشطة المكملة له. ويعاني الاقتصاد المصري في بعده المكاني من مشاكل كثيرة تتطلب إعادة النظر في جميع المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو والتنمية مكانياً مثل التوزيع المكاني للاستثمارات، والادخار والاستهلاك وأثر ذلك كله على توليد طاقات الإنتاج مكانياً، توضح جميع الدراسات الإقليمية ضعف الأداء الاقتصادي الإقليمي وتركز الإنتاج في الأقاليم الحضرية، وتخصص الإنتاج في الريف وهو القطاع الأكبر الذي يتسم بانخفاض الكفاءة الإنتاجية بل والتخلف النسبي حيث لم

تتطور الزراعة المصرية بشكل كامل لتصبح صناعة الزراعة. كما ان الاقتصاد الحضري مازال يفتقر إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

ويواجه الاقتصاد المصري مكانياً فجوتان Two Gaps داخلية وخارجية وهما نتيجة أساسية لقصور الطاقة الاستيعابية لأقاليم مصر وانخفاض قدرة هذه الأقاليم على الإنتاج للوفاء بتغطية هاتان الفجوتان. هذا ومن أهم المشاكل الناجمة عن إهمال البعد الحيزي في خطط التنمية السابقة والفوارق الإقليمية والتي تتمثل في الفروق في الناتج المحلي الإقليمي، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل في الريف عنه في الحضر. لقد أدى انخفاض الإنتاج وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى انخفاض الادخار والاستثمار بل والفقر وعدم القدرة على الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة وقصور في توفير مفردات البنية الأساسية من كهرباء ومياه وصرف ويرجع قصور الإنتاج والدخل وما ترتب عليهما من مشاكل إلى صغر الحيز المأهول وقصور في استخدامات الحيز المتاح ومع وجود ٩٦% من المساحة مكان خالي.

٥/٣ هيكل النقل والمواصلات

يعتبر هيكل النقل بجميع مفرداته من شبكة الطرق بأنواعها المختلفة وموانى بحرية وجوية وشبكة اتصالات من العوامل الحاكمة في تقسيم الحيز إلى أجزاء/ أقاليم للتخطيط والتنمية وخاصة على المستوى الإقليمي. تمثل شبكة الطرق والموانى الشرايين التي تنقل عوامل النمو والتنمية إلى وبين الأقاليم والمدن والقرى، وتدعم نموها الاقتصادي والعمراني وتساعد على توطن الأنشطة واستقرار السكان، بل وتحقيق الترابط والتكامل الاقتصادي والعمراني.

لقد اهتمت مصر بمد الطرق البرية منذ فجر التاريخ المصري وسبق المصريون شعوباً كثيرة في معرفة الملاحة وخاصة الملاحة النهرية، وبناء السفن واستخدامها بين مراكز العمران في الداخل وبين كثير من دول العالم. كما تعد مصر ثاني دول العالم في استخدام السكك الحديدية. وتتنوع وسائل النقل المستخدمة في مصر ما بين النقل البرى والسكك الحديدية والنقل البحري والنهري بالإضافة إلى خطوط الأنابيب والنقل الجوي.

هذا ويبلغ إجمالي شبكة الطرق في مصر حوالي٦٣٢٥٦ كم أهمها الطريق الساحلي الدولي من العريش شرقاً إلى السلوم غرباً، وطريق مصر- الأسكندرية الصحراوي والزراعي بطول أكثر من ٢٠٠ كم لكل منهما. وطريق القاهرة – بورسعيد والقاهرة السويس والقاهرة- البحر الأحمر.....

وهناك الطريق شرق وغرب النيل الذي يربط القاهرة بجنوب مصر حتى أسوان. وتبلغ طول شبكة النقل النهري أكثر من ٢٠٠٠كم. وتملك مصر شبكة جيدة من الموانى البحرية وعدد من المطارات الدولية وكذلك خط أنابيب لنقل البترول من الخليج إلى البحر الأبيض. وما زالت مصر في حاجه كبيرة لمزيد من شبكة الطرق والنقل لفتح الحيز غير المأهول للاستغلال والتنمية.

٦/٣ هيكل توزيع السكان مكانياً

تعتبر مصر دولة كثيفة السكان بمعيار المساحة المأهولة حيث يتركز ٩٨% من سكان مصر في حوالي ٦% من المساحة الكلية. وتتلخص أهم المظاهر الديموجرافية لمصر في ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان والذي يبلغ أكثر من ٢% حسب تعداد ١٩٩٦ مما يؤدي لمضاعفة عدد السكان كل ٢٥ سنه بينما لا تتضاعف الموارد بنفس المعدلات.

ويشير هيكل التوزيع المكاني إلى تكدس شديد في بعض المحافظات وهناك محافظات خفيفة السكان أو يمكن اعتبارها خالية من السكان حيث يأخذ هيكل التوزيع المكاني للسكان في مصر نمط فريد نظراً لصغر المساحة المأهولة، إذ يتركز السكان في وادي النيل والدلتا، ويتبعثر جزء صغير في صحارى مصر الشاسعة كالآتي:

- يبلغ سكان محافظة القاهرة والإسكندرية ١٧,٣ % من إجمالي السكان وتبلغ مساحة المحافظتين ١,٥% من مساحة مصر المأهولة.

- يبلغ سكان محافظة الشرقية ٧,٢% وتبلغ مساحتها ١١,٨٨% من إجمالي المساحة المأهولة.

- يبلغ نسبة سكان محافظتي البحيرة وكفر الشيخ ١٠,٦% بينما تبلغ مساحتهما ٢٣,١% من المساحة المأهولة.

هذا ويعكس مؤشر كثافة السكان أحد أوجه خلل التوزيع المكاني للسكان في مصر، حيث تبلغ الكثافة على مستوى مصر حوالي ٧٠ نسمة/كم٢ لإجمالي المساحة، بينما تصل إلى ١٠٨٢ نسمة/ كم٢ للمساحة المأهولة. وتختلف الكثافة في كل محافظة وخاصة بين المحافظات الحضرية صغيرة المساحة وكثيفة السكان والمحافظات الريفية كبيرة المساحة. ويمكن تقسيم المحافظات إلى مجموعات حسب مؤشر الكثافة كالآتي:

- محافظات مكتظة بالسكان ذات كثافة مرتفعة جداً أكثر من ٣٠٠٠ نسمة/كم٢ وهي محافظات القاهرة- بورسعيد، الإسكندرية- الجيزة- السويس- القليوبية- البحر الأحمر.

- محافظات مرتفعة الكثافة نسبياً حيث تتراوح الكثافة من ١٧٠٠-٣٠٠٠ نسمة/كم٢ وهي محافظات الغربية والمنوفية وأسيوط وسوهاج.

- محافظات ذات كثافة متوسطة ما بين ١٠٠٠-١٧٠٠ نسمة/كم٢ وهي محافظات دمياط- المنيا- قنا- أسوان- بني سويف- الفيوم- الشرقية- شمال سيناء.

- محافظات منخفضة الكثافة وهي التي تقل فيها الكثافة عن ألف نسمة/ كم٢ وهي محافظات كفر الشيخ- الإسماعيلية- البحيرة.

- محافظات شبه خالية من السكان وهي الوادي الجديد- جنوب سيناء- مطروح والسويس.

هذا ويشير هيكل توزيع السكان إلى ضرورة إعادة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية بهدف إعادة رسم خريطة سكانية إنمائية لمصر وحسب توافر فرص العمل، وذلك بخلق مراكز عمرانية جديدة مستقلة في المناطق الصحراوية الحالية وعلى سواحل مصر وتكون هذه المجتمعات ذات قاعدة إنتاجية أو ركيزة اقتصادية لها قوة جذب السكان من المناطق المكتظة والمغلقة لتخفيف الازدحام بها.

٤. محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم للتخطيط

أصبح من الضروري وجود تصور استراتيجي شامل لعملية التنمية بجوانبها المختلفة يضمن علاج المشكلات التي تعاني منها مصر، بالإضافة إلى دفع عملية التنمية الى الآفاق المرجوة منها من وجهة نظر الإنسان المصري بتاريخه العريض، وآماله وطموحاته وقدراته. هذا ومن أهم هذه الآفاق زيادة مساحة المعمور المصري. ويتطلب ذلك استراتيجية لتنمية وتطوير مفردات التنمية الأساسية وخاصة شبكة النقل بمستوياتها المختلفة لفتح الصحراء للاستغلال، حيث ان شبكة النقل هي الشريان الرئيسي لحمل وانسياب عوامل النمو والتنمية وخلق طاقات إنتاجية جديدة في الحيز غير المأهول، بما

فيه من موارد متاحة وكامنة وخاصة الأراضي الصالحة للزراعة حسب وفرة المياه، والثروة السياحية، وأعمار ذلك المكان الخالي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسكان.

١/٤ اختبار فروض الدراسة "التقسيم"

وضعت الدراسة ثلاثة فروض لاختبارها، وكانت نتائج اختبار تلك الفروض كالآتي:

١/١/٤ الفرض الأول

طرح الفرض الأول مدى إمكانية كفاية التقسيم الحالي (الإداري والإقليمي) للقيام بمهام التخطيط للتنمية في المستقبل حتى عام ٢٠٢٥. وقد وجد أن هذا التقسيم يفتقر أو يفتقد القدرة على إحداث التنمية المرجوة خلال المرحلة القادمة، للأسباب الآتية:

- التقسيم الشريطي الرأسي للمحافظات وخاصة محافظات جنوب مصر (الوادي) وحتى القاهرة وهي ٦ محافظات تقسم إلى وحدات إدارية أصغر (مراكز) موازية لوادي النيل والصحراء على الجانبين خالية، تعاني من نقص مفردات البنية الأساسية اللازمة للتوسع واستخدام مورد الأرض بما فيه من موارد طبيعية مختلفة.
- محافظة البحر الأحمر يبلغ طول حدودها ٨٠٠ كم تحتاج لتقسيمها لأكثر من محافظة حتى يمكن لسلطة الإدارة المحلية القيام بجهود التنمية المطلوبة في هذه المساحة الشاسعة.
- عدد من المحافظات صغير المساحة جداً وأصبح غير قادر على التنمية واستنفذت طاقته الاستيعابية، ويحتاج لمساحات إضافية من الأرض والعمران.
- عدد من المحافظات ذو مساحة شاسعة، يصعب استغلال الموارد المتاحة ويفتقر إلى مفردات البنية الأساسية.
- بعض المحافظات تتداخل حدودها مع حدود محافظات أخرى.

هذه الأسباب توضح عيوب التقسيم الإداري وعلاقته كذلك بالتقسيم الإقليمي الحالي بحيث يمكن الإشارة إلى إنه لا يمكن القيام بجهود التنمية في المرحلة المقبلة بتوجهاتها الاستراتيجية.

٢/١/٤ الفرض الثاني

يقترح هذه الفرض إمكانية تفعيل التقسيم الإقليمي الحالي الصادر بالقرار ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ مع بعض التطوير. وقد أشار التحليل الذي تم في هذه الدراسة أن الحيز المصري في حاجة ماسة إلى جهود تنموية كثيرة ولفترة طويلة نسبياً بهدف إعمار أكبر قدر من المساحة الخالية من السكان والأنشطة. والتقسيم الحالي لم يتم تفعيله لأسباب كثيرة منها:

أ- عدد الأقاليم

تم التقسيم القائم حتى الآن إلى ٨ أقاليم في البداية ثم تم إلغاء إقليم مطروح وضمه إلى إقليم الأسكندرية، وهو ما يوضح أن معيار عدد الأقاليم لم يدرس بشكل جيد، كما أن عدد المحافظات الداخلة في نطاق كل إقليم تم تغييره مثل تقسيم محافظة سيناء إلى محافظتين، كما أن محافظة البحر الأحمر قسمت بين ٣ أقاليم دون معايير أو أسباب جيدة.

ب- عدد سكان الأقاليم

يرتبط عدد سكان الإقليم بمتغيري المساحة والكثافة وكذلك الجزء النشط من السكان (قوة العمل) وقد تراوح عدد سكان الأقاليم ما بين ١-٣ مليون نسمة في المتوسط، إلا أن التقسيم القائم يشير أن عدد سكان إقليم القاهرة بلغ ١٥ مليون نسمة في حين أن سكان إقليم القناة بلغ حوالي ٢ مليون نسمة وهي فوارق جوهرية في عدد السكان نتيجة عدم التطبيق الجيد لمعيار السكان، وما يتبعه من معياري الكثافة والمساحة.

ج- عدد الوحدات الإدارية (المحافظات) بكل إقليم:

تشير المعايير المستخدمة في التقسيم إلى أقاليم تخطيطية أن كل إقليم يجب ان يشمل من ٢-٥ محافظات وكذا عدد مناسب من المراكز والمدن والقرى، والتقسيم الحالي يشير أن إقليم أسيوط يشمل محافظتان فقط وعدد سكان ٣ مليون نسمة وإقليم القاهرة ٣ محافظات وعدد سكان ١٥ مليون نسمة، أما إقليم القناة فيشمل ٦ محافظات وسكان ٢ مليون نسمة فقط.

د- وجود منفذ بحري بكل إقليم:

يعتبر وجود منفذ بحري للإقليم ميزة كبيرة في التنمية. والتقسيم الحالي يوفر منفذ لأقاليم الأسكندرية والقناة والدلتا، ويفتقر إقليم شمال الصعيد لوجود منفذ وكذلك إقليم أسيوط وإقليم أسوان مع وجود إمكانية فتح كل منهما على البحر الأحمر.

هذه الأسباب تجعل التقسيم الحالي صعب في تنفيذ جهود التنمية خلال القرن القادم. هذا وهناك معايير أخرى يصعب تطبيقها على التقسيم الحالي مما يجعله غير صالح للتطوير والتفعيل وخاصة معيار توفر قدر جيد من البنية الأساسية الضرورية وكذلك قدر جيد من النشاط الصناعي. وبذلك يمكن الإشارة أن التقسيم الحالي (الفرض الثاني) يفتقر إلى الكثير من المقومات لتفعيله ويفضل عمل تقسيم جديد على ضوء الظروف الحالية وخاصة انه مر على التقسيم القائم حوالي ٢٥ سنة، وأصبح التنظيم الإقليمي المصري وهيكل العمران (السكان والأنشطة) قد تغير كثيراً خلال هذه الفترة.

٣/١/٤ الفرض الثالث

ضرورة إعادة تقسيم الحيز المصري إلى أقاليم تخطيطية جديدة لتحقيق استغلال أكبر مساحة من الحيز المكاني والتخطيط لإحداث التنمية.

٢/٤ معايير وأسس التقسيم الجديد

١/٢/٤ المعايير

معيار عدد الأقاليم: تشير معظم الدراسات والتجارب الناجحة في التقسيم إلى أقاليم أن عدد الأقاليم لا يزيد عن ١٢ ولا يقل عن ٤ مع إمكانية وجود بعض مناطق خاصة خارج تلك الأقاليم لأسباب معينة.

عدد السكان: التخطيط للتنمية كهدف للتقسيم يحتاج إلى عدد من السكان وقوة للعمل كافية بكل إقليم لاستغلال الموارد المتاحة. وعدد سكان يتراوح بين ٢-٣ مليون نسمة وقوة عمل حوالي ٤٠٠ألف فرد في المتوسط معيار جيد لتكوين إقليم مناسب ومتجانس.

المساحة: يجب أن لا يكون الإقليم شاسع المساحة ولا صغير. ونظراً لان مساحة مصر تبلغ حوالي مليون كم٢ فإن الإقليم ذو مساحة ما بين ١٠٠-٣٠٠ ألف كم٢ مساحة جيدة للتنمية وأن يتوفر بهذه المساحة نسبة جيدة من الأراضي الزراعية الخصبة للنشاط الأساسي في مصر.

عدد الوحدات الإدارية الأصغر: يشير معيار عدد الأقاليم إلى إمكانية وجود ٣-٥ محافظات بكل إقليم، وعلى ضوء هذا المؤشر يمكن ان يكون في مصر ٣٠-٤٥ محافظة يتقسم كل منها إلى عدد من المراكز، والمدن والقرى.

٢/٢/٤ أسس التقسيم

لتطبيق المعايير السابقة، يجب ان يكون بجانبها مجموعة من الأسس والمقومات التي توفر أفضل تقسيم، من هذه الأسس ما يلي:

- اعتبار النيل وفروعه (خط تقسيم المياه) وكذا بعض الطرق الرئيسية خطوط حدود طبيعية.

٢٢١

- ضرورة دخول مساحات من الصحراء (الشرقية والغربية) المحافظات والأقاليم حتى يمكن تغطية هذه المساحات بخطط مرحلية للتنمية وخاصة امتدادات مفردات البنية الأساسية بداية بالطرق لاستغلال الموارد الطبيعية.

- إعادة رسم حدود المحافظات بحيث تكون مساحة كل محافظة مساحة مناسبة، وتوفير ظهير صحراوي لكل محافظة بقدر الإمكان للتوسع. ويتم تحديد عدد المحافظات ومساحة كل منها في إطار عدد الأقاليم على ضوء دراسة اجتماعية/ جغرافية هدفها التخطيط للتنمية المكانية اقتصاديا وعمرانيا.

- ضرورة توخي العدالة نسبياً في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية (الأرض الزراعية/ المياه/ الأرض الفضاء/ قوة العمل) بكل إقليم لتحقيق التوازن النسبي في جهود التنمية (الاستثمار) وبالتالي ثمار التنمية (العوائد)

٣/٤ صورة التقسيم

يقدم الجدول المرفق بعض البيانات الأساسية كقاعدة رئيسية للتقسيم، وفي ضوء الدراسة التحليلية للهياكل الإقليمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية السابقة الإشارة إليها من طبيعة ومناخ وموارد وأراضي زراعية واستخدامات أراضي ونقل وسكان وقوة عمل .... ، يمكن على ضوء ذلك وضع صورة عامة للتقسيم المقترح كالآتي:

- يقترح تقسيم الحيز المصري إلى أقاليم تخطيطية بحيث تكون المساحة المتوسطة للإقليم ١٠٠ ألف كم٢ أي ١٠ أقاليم كمتوسط عام.

- يقترح أن تكون الطاقة الاستيعابية السكانية لكل إقليم في المتوسط ٧,٥ مليون نسمة وبذلك تكون الكثافة ٧٥ شخص/ كم٢

- يقترح تقسيم الأرض الزراعية المتاحة (بعد استكمال برامج الاستصلاح) بحيث يخص كل إقليم حوالي ١,٢ مليون فدان في المتوسط، وذلك بمعدل ٠,١٦ فدان/ شخص أو حوالي ٦ فرد/ فدان.

- يقترح إعادة رسم حدود المحافظات وإنشاء ١٠-١٥ محافظة جديدة لتقوية الهيكل الإداري للمساحة التي سوف يغطيها كل إقليم وبالتالي وجود سلطة إدارية لتنفيذ خطة تنمية الإقليم بمحافظاته.

- يقترح إنشاء سلطات محلية/ إدارية جديدة على قدر من الكفاءة وهي تحتاج لاستثمارات يتكفل بتدبيرها المجتمع المدني وخاصة شركات البترول وشركات الموارد الطبيعية والمقاولات العامة في الصحراء والمستثمرين الجدد في الأقاليم.

- يقترح أن يستمر هذا التقسيم ١٥ سنة في شكل خطة استراتيجية طويلة الأجل تنقسم إلى ٣ خطط خمسية هدفها العام هو تحقيق انطلاقه التنمية في كافة ربوع مصر وخاصة إدخال الصحراء تحت لواء التنمية بحيث تولد طاقات إنتاجية جديدة وفرص عمل ومجتمعات مستقرة منتجة. بعد تنفيذ هذه الخطط الثلاث يتم تقييم الموقف والنظر في إعادة التقسيم لمرحلة جديدة من التنمية تحقيقاً للاستمرارية والاستدامة.

هذا ويجب ملاحظة وجود بعض المناطق أو المساحات الصحراوية التي تدخل في إطار التقسيم ولكنها ذات طبيعة خاصة، إما لأنها مناطق بعيدة جدا عن الصحراء وشبكة الطرق أو ذات مساحات شاسعة نسبياً والوصول إليها صعب وتحتاج إلى جهود غير عادية للتنمية ومدة أطول من الفترة المحددة للخطة الاستراتيجية للتقسيم الجديد أو لقلة/ ندرة عدد السكان بها. لذلك يمكن اعتبارها مناطق تعد لها خطط خاصة منفصلة عن خطة

تنمية الاقليم الأساسى لها وذلك للبدء فيها باستكمال أو إنشاء بعض مفردات البنية الأساسية والتى تدفع حركة التنمية بها ، وهذه المناطق هى:

- منطقة التنمية مثلث حلايب وشلاتين بجنوب شرق مصر
- منطقة التنمية حول شواطىء بحيرة ناصر شرقا وغربا
- منطقة التنمية بشرق العوينات بجنوب غرب مصر
- منطقة التنمية بواحة سيوة ومنخفض القطارة ووادى النطرون.

وفيما يلى جداول أقاليم التقسيم المقترح:

جدول رقم (١)

مقترح التقسيم إلى أقاليم للتخطيط ٢٠٠٢-٢٠٠٧/2012

رقم الإقليم	اسم الإقليم	عدد المحافظات	مكونات الإقليم التخطيطي من محافظات ومناطق وتعديلات حدود	المساحة كم٢	مساحة الأرض الزراعية بالفدان	حجم السكان الحالي المتوقع ٢٠٠٢	يوجد ميناء بحري/ بري/ جوي	مركز إشعاع
الأول	إقليم القاهرة	٤	- محافظة القاهرة بعد ضم الأجزاء الشمالية من القاهرة الحالية إلى القليوبية - محافظة شرق القاهرة باستقطاب مدينة نصر، مدينة السلام- مدينة العبور- مدينة الشروق • إنشاء محافظة الأمل عاصمة جديدة سياسة تضم الامتدادات العمرانية على طريق السويس والقطامية • محافظة الجيزة بفصل منها الواحات البحرية	٩ ألف كم٢	٢٠٠ ألف فدان	١٦,٢ مليون	مطار القاهرة الجوي	جامعة القاهرة وعين شمس وحلوان
الثاني	إقليم شرق الدلتا	٤	• محافظة القليوبية تستقطع منها الجزء غرب فرع دمياط والتابع لمركز بنها وتكون حدودها الشرقية النهر (فرع دمياط) • محافظة الشرقية • محافظة الدقهلية يستقطع منها مراكز شربين وبلقاس وطلخا وكلها غرب فرع دمياط • محافظة دمياط يستقطع منها الجزء من حدود النيل غربا (مركز كفر سعد) يضم لكفر الشيخ	١١ ألف كم٢	١,٧ مليون	١٠,٤ مليون	ميناء دمياط	جامعة الزقازيق جامعة المنصورة

تابع جدول رقم (١)

رقم الإقليم	اسم الإقليم	عدد المحافظات	مكونات الإقليم التخطيطي من محافظات ومناطق وتعديلات حدود	المساحة كم٢	مساحة الأرض الزراعية بالفدان	حجم السكان الحالي المتوقع ٢٠٠٢	يوجد ميناء بحري/ بري/ جوي	مركز إشعاع
الثالث	إقليم الدلتا	٣	• محافظة شمال الدلتا تضم المنطقة الواقعة بين فرعي النيل (باستقطاب جزء من دمياط والدقهلية) وكفر الشيخ كلها • محافظة وسط الدلتا تضم محافظة الغربية الحالية والجزء الغربي من محافظة الدقهلية (مركز طلخا) • محافظة جنوب الدلتا تضم محافظة المنوفية الحالية يضم لها جزء صغير من مركز بنها وتحتفظ حاليا بمنطقة السادات.	٨ ألف كم٢	١,٣ مليون	١٠ مليون نسمة	ميناء الأسكندرية مطار الأسكندرية	جامعتي طنطا وكفر الشيخ والمنوفية
الرابع	إقليم غرب الدلتا	٢	• محافظة البحيرة بعد استقطاع كوم حمادة • إنشاء محافظة وادي النطرون تضم كوم حمادة ومدينة وادي النطرون والمنطقة الصحراوية	١٠ ألف كم٢	مليون فدان	٩,١ مليون نسمة	ميناء رشيد والمعدية	جامعة الإسكندرية
الخامس	إقليم الإسكندرية	٣	• محافظة الإسكندرية • محافظة مطروح بعد رسم الحدود بينها وبين محافظة جديدة للواحات (تحدد حدودها والمناطق بين مطروح وحدود محافظة الوادي الجديد والجيزة) • محافظة الواحات تضم الواحات والمناطق بين مطروح وحدود محافظة الوادي الجديد والجيزة.	١٦٩ الف كم٢	١٥٠ ألف فدان	٣,٩ مليون	ميناء الأسكندرية مطار الأسكندرية	جامعة الإسكندرية

تابع جدول رقم (١)

رقم الإقليم	اسم الإقليم	عدد المحافظات	مكونات الإقليم التخطيطي من محافظات ومناطق وتعديلات حدود	المساحة كم٢	مساحة الأرض الزراعية بالفدان	حجم السكان الحالي المتوقع ٢٠٠٢	يوجد ميناء بحري/ بري/ جوي	مركز إشعاع
السادس	إقليم القناة	٤	• محافظة بورسعيد • محافظة الإسماعيلية • محافظة العاشر من رمضان تنشأ محافظة جديدة تضم العاشر والصالحية والصحراء المجاورة لها • محافظة السويس	١٥ ألف كم٢	١١٠ ألف فدان	٩,١ مليون نسمة	ميناء بورسعيد والسويس والسخنة	جامعة القناة
السابع	البحر الأحمر	٣	• محافظة رأس غارب • محافظة الغردقة • محافظة مرسى علم • منطقة الشلاتين- منطقة ذات طبيعة خاصة	١٣٠ ألف كم٢	لا يوجد	١٧٣,٧ ألف نسمة	ميناء سفاجا مطار الغردقة الدولي	لا يوجد
الثامن	إقليم سيناء	٣	• محافظة شمال سيناء تمتد من الساحل شمالا ويحدها خط عرض يربط بين عيون موسى غربا ورأس النقيب شرقا • محافظة وسط سيناء المنطقة الوسطى من عيون موسى وراس النقب حتى أبو رديس غربا ونويبع شرقا • محافظة جنوب سيناء الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة ويضم شرم الشيخ وسانت كاترين ودهب	٥٦ ألف كم٢	٢ مليون ٠ فدان	٣٤٥,٢ ألف فدان	مطار العريش مطار شرم الشيخ الدولي ميناء ينبع	سانت كاترين

تابع جدول رقم (١)

رقم الإقليم	اسم الإقليم	عدد المحافظات	مكونات الإقليم التخطيطي من محافظات ومناطق وتعديلات حدود	المساحة كم٢	مساحة الأرض الزراعية بالفدان	حجم السكان الحالي المتوقع ٢٠٠٢	يوجد ميناء بحري/ بري/ جوي	مركز إشعاع
التاسع	إقليم شمال الصعيد	٥	• محافظة بني سويف شرق • محافظة بني سويف غرب • محافظة المنيا شرق • محافظة المنيا غرب • محافظة الفيوم	٥٠ ألف كم ٢	١,١ مليون فدان	٨ مليون نسمة	لا يوجد	جامعة القاهرة بني سويف الفيوم جامعة المنيا
العاشر	إقليم وسط الصعيد	٥	• محافظة أسيوط غرب • محافظة أسيوط شرق • محافظة الخارجة والداخلة • محافظة سوهاج شرق • محافظة سوهاج غرب	٣٧ ألف كم ٢	٦٥٠ ألف فدان	٦,٩ مليون نسمة	مطار الخارجة مطار أسيوط	جامعة أسيوط
الحادي عشر	إقليم جنوب الصعيد	٤	• محافظة قنا غرب ويضم لها المنطقة الواقعة بين ثنية النيل استقطاعا من محافظة الوادي الجديد • محافظة قنا شرق • محافظة أسوان شرق • محافظة أسوان غرب	٧٥,٤ ألف كم٢	٥٠٠ ألف فدان	٤,٢ مليون نسمة	مطار الأقصر الدولي	جامعة جنوب الوادي
الثاني عشر	إقليم بحيرة ناصر ذو طبيعة خاصة	٣	• محافظة توشكى وشرق العوينات • محافظة بحيرة ناصر • محافظة أبو سمبل	٣٠٠ ألف كم ٢	٥٤٠ ألف فدان مرحلة اولى	٢٥٠ ألف نسمة	ميناء أبو سمبل النهري مطار ابو سمبل الدولي	جامعة الأمم المتحدة

جدول رقم (٢)

محافظات مصر الحالية حسب عدد السكان والمساحة والكثافة والأراضي الزراعية بالفدان ١٩٩٦

المحافظات	السكان		المساحة الكلية كم٢	المساحة المأهولة كم٢	الكثافة نسمة/ كم٢	الأراضي الزراعية	
	نسمة	%				فدان	%
القاهرة	٦٨٠٠٩٩٢	١١,٤٧	٣٤٥٩	٢٥١	٢٧٠٩٥,٥٩	٥٩٠٨	٠,٠٨
الأسكندرية	٣٣٣٩٠٧٦	٥,٦٣	٤١٩٠	١١٦٨	٢٨٥٨,٨٠	١٧٢٥٨٧	٢,٢٨
بورسعيد	٤٧٢٣٣٥	٠,٨٠	٣٧٤٨	٧٢	٦٥٦٠,٢١	٥٠٦٢	٠,٠٧
السويس	٤١٧٥٢٧	٠,٧٠	١٩٤٣	٩١٧١	٤٥,٥٣	١٢١٩٤	٠,١٦
دمياط	٩١٣٥٥٥	١,٥٤	٢٥٤٤	٥٨٩	١٥٥١,٠٣	١١٢٢٠٨	١,٤٨
الدقهلية	٤٢٢٣٩١٩	٧,١٢	١٠٠١	٣٤٥٩	١٢٢١,١٤	٦٧٢١٩٣	٨,٨٨
الشرقية	٤٢٨١٠٦٨	٧,٢٢	١٠٠٥٦	٤١٩٠	١٠٢١,٧٣	٧٦٢٧٦٨	١٠,٠٨
القليوبية	٣٣٠١٢٤٤	٥,٥٧	٩١٢١	٩٤٥	٣٤٩٣,٣٨	١٩٣٩٩٨	٢,٥٦
كفر الشيخ	٢٢٢٣٦٥٩	٣,٧٥	٢٨١٩	٣٧٤٨	٥٩٣,٢٩	٥٣٠٠٥٤	٧,٠٠
الغربية	٣٤٠٦٠٢٠	٥,٧٤	٦٠٩	١٩٤٣	١٧٥٢,٩٧	٣٩٧٧١٤	٥,٢٦
المنوفية	٢٧٦٠٤٣١	٤,٦٥	٤٤٨٣	٢٥٤٤	١٠٨٥,٠٨	٣٢٧٤٨٤	٤,٣٣
البحيرة	٣٩٩٤٢٩٧	٦,٧٣	١٣٥١	٥٧١٥	٦٩٨,٩١	١١٢٨٨١	١٤,٧٠
الإسماعيلية	٧١٤٨٢٨	١,٢١	١٠٢٩	١٤٤٢	٤٩٥,٧٢	١٨٤٥٨٠	٢,٤٤
الجيزة	٤٧٨٤٠٩٩	٨,٠٧	٢٨٤٣٨	١١٥٦	٤١٣٨,٤٩	١٩١٤٧٧	٢,٥٣
بني سويف	١٨٥٩٢١٤	٣,١٣	٦٠٦٩	١٢٠٦	١٥٤١,٦٤	٢٤٠١٠٧	٣,١٧
الفيوم	١٩٨٩٧٧٤	٣,٣٥	٦٥٤٦	١٦٧١	١١٩٠,٧٧	٣٤٢٠٥٥	٤,٥٢
المنيا	٣٣١٠١٢٩	٥,٥٨	١٠٦٨٢	٢٣٤٧	١٤١٠,٣٧	٤٣٧٥١٤	٥,٧٨
أسيوط	٢٨٠٢٣٣٤	٤,٧٢	٧١٦٩	١٥٥٨	١٧٩٨,٦٧	٣١٤٦٦٥	٤,١٦
سوهاج	٣١٢٣١١٥	٥,٢٧	١٣١٨٩	١٥١٧	٢٠٥٨,٧٤	٢٩٥٦٠٠	٣,٩١
قنا	٢٨٠٣١٥٤	٤,٧٣	٢٥٩٢٦	١٨١٨	١٥٤١,٨٩	٣٣٣٤٨٠	٤,٤١
أسوان	٩٧٤٠٦٨	١,٦٤	٥٦٥٨٧	٩٤٠	١٠٣٦,٢٤	١٤٦٨٨٦	١,٩٤
البحر الأحمر	١٥٧٣١٥	٠,٢٧	٣٤٦٠٨	٧١	٢٢١٥,٧٠	٨٠	٠,٠٠
الوادي الجديد	١٤١٧٧٤	٠,٢٤	٢١٢١١٢	١١١٢	١٢٧,٤٩	٦٩٧١٧	٠,٩٢
مطروح	٢١٢٠٠١	٠,٣٦	٢٧٥٦٤	٤٠٢٠	٥٢,٧٤	٥٦٤٧١٤	٧,٤٦
ش سيناء	٢٥٢١٦٠	٠,٤٣	٣٧٦٥٠٥	١٨٤	١٣٧٠,٤٣	١٣٦٦٩٧	١,٨١
ج سيناء	٥٤٨٢٦	٠,٠٩	١٣٠٠٠٠	١١٨٢٢	٤,٦٤	٥٤٣٩	٠,٠٧
جملة	٥٩٣١٢٩١٤	١٠٠,٠	٩٨١٧٤٨	٦٤٦٥٩	٩١٧,٣٢	٦٥٦٨٠٦٢	١٠٠